

تطورات المشهد العراقي تجاه الملف الفلسطيني

"التطبيع - السياسة - اللاجئين"

ورقة حقائق

أيار/ مايو 2023



للجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

تشكل مسارات السياسة العراقية واستجاباتها تجاه الملف الفلسطيني بتأثير عوامل التجاذبات الإقليمية والموقف من ملف التطبيع ومحاولات استدخاله للساحة العراقية، وتفاعلات السياسة العراقية الداخلية والتجاذبات بين قواها، في ظل انكفاء واضح لتأثير الفواعل الفلسطينية التي يغيب ملف فلسطيني العراق عن قائمة أولوياتها، وتتخذ سياساتها الرسمية وشبه الرسمية تجاه العراق طابعاً روتينياً شكلياً لا يلحظ التطورات، ويتعامل مع مطالبات اللاجئين الفلسطينيين في العراق باستجابات متأخرة وحلول ترقيعية تفرضها معادلات القوة وضعف التأثير يأتي معظمها مجافياً لحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

المكانة المحورية التي حظي بها ملف مواجهة التطبيع في العراق، والتي أظهرتها مصادقة البرلمان العراقي على قانون لتجريم التطبيع (أيار/ مايو 2022)،

تأتي كجزء من دخول سياسي عراقي على ملف الموقف من الكيان الصهيوني، بعد غياب شبه كامل للحكومات العراقية المتعاقبة عن هذا الملف منذ الغزو الأمريكي للعراق.

مؤشرات بناء السياسة العراقية الجديدة تجاه الكيان الصهيوني لم تقتصر على الموقف من التطبيع، وشملت أيضاً مواقف صارت تقدمها وزارة الخارجية العراقية فيما يتعلق بفلسطين وقضيتها، وخطاباً للقوى السياسية خصوصاً لـ "فصائل مسلحة" يقارب فلسطين وقضيتها من زاوية العداة للمشروع الصهيوني.

ورغم عمق هذه التطورات، فإنها أولاً لا تبدو راسخة، فمن جانب ما زالت السياسات الفرعية لحكومة "إقليم كردستان" مجافية لها، كما أن عدداً من القوى العراقية تتخذها كموضع للتجادب بينها، والجانب الآخر أنها لم

تنعكس على نحو ملموس على مستوى السياسات والإجراءات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين ووجودهم في العراق.

تقرأ ورقة الحقائق هذه تطورات السياسات الرسمية العراقية وسياقاتها، وانعكاسها على اللاجئين الفلسطينيين في العراق وأنماط جديدة من الوجود الفلسطيني في الساحة العراقية، وما تؤشر له هذه التطورات بشأن المستقبل.

المحور الأول: حقائق أساسية بشأن الوجود الفلسطيني في العراق

أدى الاحتلال الأمريكي للعراق وتغيير نظام الحكم السابق عام 2003، إلى تحول كارثي في وضع اللاجئين الفلسطينيين في السنوات التالية للغزو، فتعرضوا مباشرة إثر الغزو لحملة تهجير وقتل وحشية، قامت بها ميليشيات طائفية عراقية، بجانب الممارسات الأمنية الرسمية التي استهدفتهم بشكل واضح وممنهج بالاعتقال والملاحقة والإخفاء القسري.

وما لا شك فيه أن ممارسات سلطة الاحتلال "الأمريكي" منذ لحظةها الأولى قررت اعتبار الفلسطينيين في العراق عنصر تهديد، فأطلقت حملات واسعة لاعتقالهم وملاحقتهم، وأقرت نهجاً يستهدفهم، وهو أمر لا يمكن عزله عن النظرة الأمريكية عموماً للفلسطينيين، وشراكة المفاهيم والتصنيفات بينها وبين "إسرائيل"، والتي تتبنى فيها الولايات المتحدة التصنيفات "الإسرائيلية" لهم.

وكثيراً ما عانى اللاجئ الفلسطيني في العراق بشكل مضاعف ضمن حالة الصراع العراقي الملتهب، وغالباً ما تم ربطه بأعداء النظام العراقي الجديد، ودفع أثمان ممارسات النظام العراقي السابق ضد المواطنين العراقيين، رغم أنها كانت تطاول الفلسطينيين أيضاً في كثير من جوانبها.

تشير معظم المصادر لوجود أكثر من 35 ألف لاجئ فلسطيني في العراق عشية الاحتلال الأمريكي للبلاد عام 2003، فيما تذهب قلة من المصادر لاعتبار العدد الحقيقي هو 41 ألف فلسطيني كانوا يقيمون في العراق قبيل الاحتلال الأمريكي، وتنفرد المفوضية العليا لشؤون اللاجئين باعتبارها أن العدد هو 90 ألفاً، والمرجح أن هذا الرقم ناتج عن خلل في صياغة بيان المفوضية في توضيح اللاجئين الذين يشملهم هذا الرقم وجنسياتهم، وإن كان للأمر تفسيرات محتملة أخرى تستحق الوقوف عندها خصوصاً في ضوء شح المعلومات الموثوقة حول وضع فلسطيني العراق وقلة الموارد المكرسة للبحث في شأنهم وتوثيق أوضاعهم.

فيما يمكن أن يُعزو الفارق بين معظم الأرقام إلى الاختلاف حول تعريف أولئك الذين ينطبق عليهم توصيف السلطات العراقية للاجئين الفلسطينيين

المعترف به على أراضيها، وبين ذلك الذي قد تكون المفوضية اعتمدته، هذا إلى جانب غياب التسجيلات الدقيقة والفوضى التي ألمت بالعراق أعقاب الغزو، والتي أدت لفقدان معظم السجلات الرسمية أو الاستيلاء عليها من قبل قوات الاحتلال، وتميل هذه الورقة إلى الأخذ بتلك الأرقام التي تتداولها معظم المصادر الفلسطينية ذات الصلة بهذه القضية، ويتراوح عددها بين 35 ألفاً إلى 41 ألف لاجئ.

هذا العدد انخفض بشكل حاد في السنوات التالية للغزو، حيث تشير المصادر الفلسطينية في العام 2020 إلى بقاء حوالي 3500 لاجئ فلسطيني فقط في العراق، فيما أشارت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية في بيان رسمي صادر عنها في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020 أن هناك 8500 لاجئ فلسطيني مقيم في العراق، وهو رقم أعلى بكثير من ذلك

الذي تناوله المصادر الأخرى، وهنا يجدر الإشارة إلى أن الوزارة العراقية نسبت الرقم إلى إحصاء رسمي ما يعطيه الكثير من المصادقية، ويوجب عدم تجاوزه والركون للتقديرات الصحفية والمؤسسية الأخرى، خصوصاً أن تلك التقديرات قد تكون أغفلت عوامل الزيادة الطبيعية للاجئين المتبقين، واضطرار كثير من المهجرين الفارين للعودة لمنازلهم، وخروج آلاف من المعتقلين الفلسطينيين من السجون العراقية، وتلك التابعة للاحتلال الأمريكي.

في صلب التغييرات السلبية التي طاولت الفلسطينيين في العراق بعد الاحتلال جاء إلغاء القرار (رقم 2021) الصادر عن النظام السابق والخاص بمنح اللاجئين الفلسطينيين معاملة المواطنين العراقيين باستثناء الترشح والتصويت في الانتخابات.

ورغم أن إلغاء حقوق الفلسطينيين، المنصوص عليها في القرار (202) رسمياً
قد حدث في آب/أغسطس من العام 2017، إلا أن عملية نزع حقوقهم
واستهدافهم على نحو خاص كانت سابقة لذلك ومرتبطة بتاريخ بداية
الاحتلال الأمريكي للعراق وسياسات حكومات ما بعد الغزو.

وقد كان لذلك انعكاسات مباشرة لمسها فلسطينيو العراق خصوصاً على
مستوى حقوقهم الاقتصادية والمالية، وحملتها قرارات متتالية صدرت في عام
2018 من مؤسسات عراقية حكومية عدة، قضت بحجب البطاقة
التموينية الشهرية، وحجب المستحقات التقاعدية للفلسطيني المتوفى،
وحرمان الورثة من الامتيازات، وفرض رسوم مالية كبيرة على خدمات
الصحة والتعليم.

كما تم حرمان الفلسطينيين في العراق، من الحقوق التي يتيحها القانون (21)، الخاص بتعويض ضحايا العمليات "الإرهابية"، والأخطاء العسكرية، التي ارتكبتها القوات الأمريكية إبان احتلالها للعراق، أو التي قامت بها قوات عراقية، ورغم اعتبارهم مقيمين أجنبى بما يجردهم من حقوقهم الاقتصادية، فقد تم مواصلة حرمانهم من الجوانب الإيجابية للقانون رقم (76) الخاص بالمقيمين الأجنبى على مستوى الحق فى الإقامة والسفر.

المحور الثانى: سياقات التحول فى السياسة العراقية تجاه الملف الفلسطينى

يمكن تلخيص التحولات فى السياسة العراقية تجاه الملف الفلسطينى بمحطتين رئيسيتين الأولى وهى سنُّ البرلمان العراقى نهاية أيار/مايو 2021 قانوناً منح بموجبه الفلسطينيين المقيمين فى البلاد الحقوق التى يتمتع بها

المواطن الأصلي، ويمنح القانونُ الفلسطينيَّ المقيمَ لعشر سنوات في العراق
معاملةً العراقي في الحقوق والواجبات باستثناء الجنسية والتصويت والترشح
ضمن الانتخابات، والثانية وهي مصادقة البرلمان على قانون مناهضة
التطبيع في أيار/مايو 2022. وقد جاء إقرار كلا القانونين كجزء من
تحولات جارية في المشهد العراقي، منها زيادة ثقل القوى السياسية المتحالفة
مع إيران في المشهد العراقي، ودخول الفصائل التي تسمي ذاتها "فصائل
المقاومة" العراقية للبرلمان العراقي، وتجاذبات القوى العراقية حول النفوذ
الجماهيري والعلاقات مع دول المحيط ومنها إيران، والتي كان الموقف من
الكيان الصهيوني جزءاً رئيسياً من مظاهرها.

كيف وصل ملف التطبيع إلى العراق؟

في ظل اتساع موجة التطبيع مع الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط
وتثبيت هذا التطبيع باتفاقيات متنها الأساسي التبادل والتحالف
الاقتصادي والعسكري والأمني، كان الظهور الفج لمساعي اختراق العراق
من خلال مؤتمر عنون باسم "مؤتمر السلام والاسترداد" تم الترويج له بصفته
دعوة إلى الحوار بين الأديان والسلام ونبد الإرهاب والتطرف في أيلول/
سبتمبر 2021، وقد عقد المؤتمر برعاية منظمة أميركية تعرف باسم "[مركز](#)
[اتصالات السلام](#)" في أربيل عاصمة إقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي،
شارك في المؤتمر 203 شخصيات تقدمتهم شخصيات كردية من بينهم
شيوخ عشائر ولواء سابق وأحد قادة "الصحوّة" (1) استمعوا في المؤتمر إلى
مداخلة عبر الفيديو من ابن "شمعون بيريز" أحد الرؤساء السابقين

للاحتلال، عدا عن أن البيان الختامي للمؤتمر قرأته مديرة الأبحاث في وزارة الثقافة في بغداد (سحر الطائي)(2).

العمل الأمني للمنظومة الاستخبارية الصهيونية في العراق نشط منذ بداية المشروع الصهيوني، كما أن هذا الحضور اتخذ صفة رسمية- وإن كانت غير معلنة على نحو واضح- منذ أمد بعيد في كردستان العراق، منذ الاحتلال الأمريكي صار هناك تعاون بين سلطات إقليم كردستان والكيان الصهيوني في جوانب عدة، وخصوصاً الجانب الأمني وهذا كان ظاهراً للعيان، ولعل الهجمات الصاروخية الإيرانية على مواقع أمنية تابعة للكيان الصهيوني في أربيل بتاريخ 2022/03/15 مؤشراً هاماً على حجم ودور الوجود الأمني الصهيوني في الإقليم ضمن سياق صراعي إقليمي ترى فيه العديد من

الأطراف تهديداً لها، وفي مقدمتها إيران، وهو ما يدفع حلفاءها في العراق لاتخاذ مواقفهم ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني.

أثار هذا المؤتمر التطبيعي صدمة عارمة شكلت نواة رفض وتحرك واسع من قبل المجتمع والسلطات العراقية لمحاسبة المسؤولين والقائمين على المؤتمر، والذي بالمقابل دفع عدداً من المشاركين للتراجع عن مواقفهم وإعلان براءتهم من مخرجات هذا المؤتمر، عدا عن تحدث جزء من المشاركين عن وقوعهم ضحية خداع حول محتوى المؤتمر، والذي قُدم لهم على أنه مؤتمر سيتحدث عن التعايش والتقارب بين الأديان.

لاحقاً، أصدر مجلس القضاء الأعلى في بيان بتاريخ 26 أيلول/سبتمبر 2021، مذكرات إلقاء قبض بحق ثلاثة من المشاركين في المؤتمر التطبيعي وهم (وسام الحردان)، (مثال الألوسي)، (سحر كريم الطائي) وذلك بناء

على معلومات مقدمة من مستشارية الأمن القومي التي تابعت الملف بالتنسيق مع السلطات في أربيل. (3)

بالقدر الذي يشكل فيه ملف التطبيع خطراً على المجتمع والدولة العراقية، وعلى الموقف العراقي من القضية الفلسطينية، فهو أيضاً معركة سياسية داخلية، فقد جاء "مشروع قانون تجريم التطبيع مع إسرائيل" بمقتراح قدمه نواب "التيار الصدري" في البرلمان (كتلة سائرون)، وتم إقراره بالقراءة الأولى والثانية، والذي تنص المادة (4) منه "بأنه يشمل العراقيين داخل العراق وخارجه ويقر بعقوبة الإعدام أو السجن المؤبد لكل من طبع وتخابر مع الكيان الصهيوني"، هذا القانون لم يكن رداً سياسياً على ملف التطبيع وحده في العراق، بل هو لكسر مزايدات تظهر في خطاب الأحزاب الشيعية - المدعومة إيرانياً - المنافسة للتيار الصدري، كذلك حمل هذا

القانون محاولة تغطية على مسعى الصدر لتشكيل حكومة غالبية بمشاركة
(مسعود البرزاني) الذي ينخرط في عملية تطبيع مع العدو تعود إلى أيام
والده مصطفى البرزاني، و(محمد الحلبوسي) الذي يتحالف مع دول مطبّعة،
وعلى رأسها الإمارات والسعودية وتركيا. (4)

القانون الجديد بشأن الفلسطينيين مساره وتأثيره

تعود الجذور الأولى لمساعي التأثير الفلسطيني في سياسة حكومات ما بعد
الغزو تجاه الفلسطينيين في العام 2006 بزيارة جبريل الرجوب للعراق ولقائه
بجلال الطالباني الرئيس العراقي آنذاك، حيث جاء جبريل الرجوب في مهمة
كلفه بها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لمعالجة وضع اللاجئين
الفلسطينيين في العراق من بعد الاحتلال الأمريكي لهذا البلد عام 2003،
والظروف المتتالية التي أعقبتها وألحقت الضرر بـ 35 ألف لاجئ فلسطيني

في العراق، جرت في هذه الزيارة مباحثات مع الرئاسة العراقية ومسعود البرزاني، ومن جهة أخرى استطاع جبريل الرجوب الخروج منها بثلاثة حلول ممكنة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين في العراق وهي:

- ١- إخراج الفلسطينيين من الأراضي العراقية.
- ٢- توفير مكان آمن بديل لهم داخل العراق يتم نقلهم إليه.
- ٣- توفير أمن واستقرار لهم في أماكن وجودهم الحالية داخل العراق.

شطب الرئيس الخيار الثالث، وأبقى على الخيار الأول والثاني وبموجب ذلك تواصل جبريل الرجوب مع الرئيس العراقي (جلال طالباني) الذي قدم بدوره مواقف وتصريحات مشجعة للطرف الفلسطيني، مشيراً إلى قناعته بكون ضيافة الفلسطينيين في العراق واجباً إنسانياً وأخلاقياً ودينياً. وخلصت هذه

المباحثات بمشاركة الرئيس العراقي بالتوجه إلى كردستان العراق للتباحث مع
البرزاني في خيار نقل اللاجئين الفلسطينيين من العراق إلى إقليم كردستان،
ونشأت علاقة مع إقليم كردستان العراق استوعبت هذا الطلب الفلسطيني،
واستوعبت جزءاً من اللاجئين الفلسطينيين في الإقليم ببطاقات إقامة
كردستانية. (5)

في شهر أيار/مايو عام 2009 اجتمع رئيس السلطة الفلسطينية محمود
عباس مع رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني في أربيل، لبحث التفاهات
بين الطرفين بقصد حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في العراق من خلال
بوابة (كردستان) حيث أوضح البرزاني أنه بإمكانه استيعاب المهجرين
الفلسطينيين في العراق إلى مدن الإقليم، في مقابل قرار من محمود عباس

بافتتاح سفارة فلسطينية في إقليم كردستان العراق، وهذا بدوره سيعطي
كردستان اعترافاً بحاجة له في الإقليم.

مع كل حدث تمر فيه المنطقة يكون للاجئين الفلسطينيين في الشتات
نصيبهم من التهجير والموت والفقر، ومع جملة الأحداث التي ضربت المنطقة
منذ العام 2011، تحديداً في العراق وسوريا، أجبر المئات من اللاجئين
الفلسطينيين في كل من العراق وسوريا على ترك أماكن إقامتهم بحثاً عن
مناطق أكثر أمناً، وانتهى المطاف ببعضهم في إقليم (كردستان)، إذ
يستوعب الإقليم اليوم قرابة 700 لاجئ فلسطيني يعانون من ظروف قاهرة
تدفعهم باتجاه محاولة الهروب من الإقليم إلى الأراضي التركية بقصد
استكمال مسار هجرة أبعد ينقلهم إلى أوروبا لتحقيق ظروف معيشية
أفضل.

المحور الثالث: المعضلات المقيمة للسياسات العراقية تجاه الفلسطينيين

التفاهات السابقة بين السلطة الفلسطينية والسلطات العراقية لا يمكن إخفاء حقيقة أنها جاءت كتفاهات مع المكون الكردي في الحكومة المركزية العراقية وسلطات إقليم كردستان، أو اتفاق مع زعيمة الحزبين الكرديين الرئيسيين، وهو ما لم يعطها الثقل الكافي لإحداث تغيير في وضع اللاجئين الفلسطينيين في العراق.

وهذه الحال تنطبق أيضاً على القوانين والتشريعات الصادرة في العامين الأخيرين عن البرلمان العراقي، فواقع الحال في العراق هو أن القوانين غالباً غير مطبقة، ويتم تهميشها لمصلحة قرارات تنفيذية يصدرها أعضاء في السلطة التنفيذية حسب ثقلهم السياسي لا حسب صلاحياتهم، ناهيك

عن عجز حتى هذه السلطات التنفيذية عن إلزام الجهات المخالفة لها بتطبيق معظم قراراتها.

ورغم صدور تعديل على قانون إقامة الأجانب ديسمبر 2020 يسمح بنوع من الاستثناء للاجئين الفلسطينيين وصدور قانون جديد يسمح بتلقيهم ذات الحقوق التي يتمتع بها المواطنون العراقيون في أيار/مايو 2021، ما زالت معظم الانتهاكات المسلطة ضدهم تفعل فعلها دون أي تعديل يذكر، وهو ما يضعهم في ظروف مادية ما تزال دون الحد الأدنى من متطلبات المعيشة، كما يقيهم رهائن لسياسات تنتهك حقوقهم الأساسية، ومن بينها الحق في الحياة والتنقل والحريات على اختلافها.

- تواصل السلطات العراقية التضييق على الفلسطينيين بشأن إقامتهم في البلاد، حيث تلزمهم بالحصول على تصاريح إقامة يجب تجديدها كل

شهرين، كما تحظر على من يغادر البلاد منهم لفترة تتجاوز 3 أشهر العودة للبلاد ما لم يستحضر إثباتات خاصة بشأن "تأخره"، وهو ما يترجم استمرار سياسات الطرد التي انتهجتها السلطات العراقية منذ عام 2003.

- ما زالت السلطات العراقية تعتقل عشرات من الفلسطينيين في سجونها، من بينهم قرابة 62 معتقلاً منذ بداية الاحتلال الأمريكي، وبحسب معطيات نشرتها بوابة اللاجئين الفلسطينيين في تقارير سابقة، يمضي معظم المعتقلين الفلسطينيين في سجون السلطات العراقية سنوات طويلة، بعضها تمتد منذ العام 2003 دون عرضهم على القضاء للمحاكمة، بينما حكم على عدد منهم بالإعدام وآخرين بالسجن المؤبد، فيما تغيب المعطيات بشكل كامل عمّن جرى اعتقالهم في سجون سرية تابعة لمليشيات مجهولة، إضافة إلى من اعتقلتهم قوات الاحتلال الأمريكي إبان الغزو، وسلّمتهم

للسلطات العراقيّة، ورغم توجه السلطة الفلسطينية للحكومة العراقية
بمناشدات ومطالبات لحل قضية المعتقلين الفلسطينيين لا يبدو أن هناك أي
تقدم حصل في هذا الملف.

- تواصل الحكومة العراقية منع صرف معاشات الموظفين المتقاعدين
الفلسطينيين المتوفين لذويهم وأسرههم، وذلك رغم صدور القانون الجديد
وتكرار الوعود بإمكانية إنهاء هذه الممارسة.

- ترفض السلطات العراقية إعادة أي من الفلسطينيين الذين هجروا من
أراضيها لدول أخرى، ورفضت طلباتهم للجوء في هذه الدول، ومن بينهم
حوالي 70 عائلة فلسطينية قادمة من العراق رفضت السويد طلبات
لجوتهم، وتعمل على إعادتهم للعراق.

خلاصة

ما زالت السياسات العراقية تجاه الفلسطينيين وقضيتهم ولاجئينهم على أرض العراق تُبنى بفعل عوامل التجاذبات بين أطراف المشهد السياسي العراقي، واصطفافاتهم الإقليمية، فيما يبدو الفعل أو السياسة الفلسطينية الرسمية أو غير الرسمية غير مؤثرة في هذا الجانب، بناء على عاملي القدرة والإرادة، فمن جانب لا تُشغل هذه السياسات ببناء تأثير مستدام على السياسة العراقية، ومن جانب آخر فإن تدخلاتها لأجل التأثير في أوضاع اللاجئين غالباً ما استندت لمنطق الصفقات التي بحثت عن "حلول نهائية" تغلق باب الشكوى بدل من تلبية الحقوق، فكانت هذه الحلول على شاكلة خطط نقل بعض اللاجئين لكردستان العراق، أو العمل على خروجهم من العراق بنقلهم لدول اللجوء الغربية.

ورغم أهمية القوانين التي أصدرتها الحكومات والبرلمانات العراقية حول اللاجئين الفلسطينيين أو مناهضة التطبيع، فإن عدم تنفيذ القوانين، أو غلبة السلطات التنفيذية وقراراتها على القوانين والجهات التشريعية سمة لازمة للنظام السياسي العراقي، بما يعنيه ذلك من استلاب لحقوق اللاجئين الفلسطينيين وغيرهم، وهو ما يشير لاستمرار المخاطر التي تهدد وجود من تبقى من اللاجئين الفلسطينيين في العراق، بجانب نمط جديد من المخاطر آخذ في التطور على حقوق عموم اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم وهو ارتباط وجودهم في إقليم كردستان أيضاً بمسار حكومة الإقليم في علاقاتها مع الكيان الصهيوني، والذي يشمل أيضاً استخدام "صورة هذه الاستضافة" كورقة توت لتغطية برنامجها التطبيعي.

توصيات:

١- التزام السياسة الفلسطينية الرسمية بحقوق اللاجئين والحقوق الفلسطينية في إدارتها لعلاقتها مع الحكومة العراقية والأقاليم العراقية وعدم السماح باستخدامها في تغطية التطبيع، أو في تجريد اللاجئين من حقوقهم وتحويلها "لمنحة" من قبل بعض التشكيلات العراقية.

٢- ضرورة بناء سياسة فلسطينية رسمية وفصائية نشطة تجاه العراق بمنظومة حكمه ومقوماته السياسية، تهدف لتثبيت موقف وسياسات عراقية رافضة للتطبيع مع الكيان الصهيوني ولأي انخراط في الترتيبات الإقليمية الهادفة لتصفية قضية فلسطين وحقوق اللاجئين.

٣- استعادة ارتباط المؤسسات والبنى الفلسطينية النشطة في قضية اللاجئين الفلسطينيين مع اللاجئين الفلسطينيين في العراق والالتفات لقضاياهم ومطالبهم.

٤- التأكيد على استعادة دور وكالة "أونروا" بشأن اللاجئين الفلسطينيين في العراق وعدم السماح باستمرار تنصلها من واجباتها تجاههم، فالمكانة القانونية لاتفاق النظم العراقية السابقة مع الأمم المتحدة بشأن اللاجئين لا تعلق أبداً على الواجبات الأساسية لـ "أونروا" تجاه اللاجئين.

٥- استقصاء الأدوار التي تقوم بها حكومة إقليم كردستان في تعاملها مع اللاجئين ضمن سياق مقاربتها لملف علاقاتها مع الكيان الصهيوني ومع السلطة الفلسطينية.

¹ فصائل عشائرية قاتلت التنظيمات المتطرفة بدعم من واشنطن.

² كواليس مؤتمر أربيل: خديعة التطبيع بعنوان السلام، العربي الجديد.

³ التطبيع: جدل في العراق بعد دعوات لإقامة علاقات مع "اسرائيل" أثناء مؤتمر

في اقليم كردستان BBC

⁴ من هم المشاركون في مؤتمر التطبيع مع "اسرائيل" بأربيل، الشرق.

⁵ ورشة عمل اللاجئين الفلسطينيين في العراق، دائرة شؤون اللاجئين